

## إلى متى تبقى سوريا استثناء؟

تمر ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوم ١٢/١٠ من كل عام فيتذكر السوريون أحوالهم السياسية والأمنية والاجتماعية في ظل سلطة قمعية وحالة طوارئ وأحكام عرفية مستمرة، ودون انقطاع، منذ انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣، كما يتذكرون الأيام المرة التي صبغها الدم ووشحها السواد من مجازر المدن إلى إطلاق الرصاص على التظاهرات السلمية وقتل المواطنين في السويداء والقامشلي، وأخرها تظاهرة يوم ٢٠٠٧/١١/٢ التي خرجت في القامشلي احتجاجا على الحشود التركية على الحدود العراقية وسقط فيها قتيل وعدد من الجرحى، إلى الاعتقالات بالجملة التي طالت آلاف المواطنين وأخرها معتقلي إعلان بيروت دمشق والمحاكمات الصورية والأحكام الجائرة والسجن لفترات تفوق التصور، والتي مزقت الأسر وفككت العلاقات الاجتماعية، إلى التمييز ضد المواطنين الأكراد بعدم حل قضية المجريين من الجنسية وتبعات تنفيذ خطة الحزام العربي، إلى مصادرة الحريات العامة والخاصة التي أقرها الدستور الذي وضعته هي، من حرية الرأي والتعبير والسفر، حيث شمل منع السفر معظم الناشطين السياسيين والحقوقيين، وحق الترشح والانتخاب، وبقاء العمل الحزبي والنقابي المستقل وحرية الصحافة والتجمع من المحرمات، ومنع النشاطات السياسية السلمية وتقريب الاعتصامات بالقوة، ومنع المنظمات الحقوقية من ممارسة نشاطها بشكل علني ومشروع، مروراً بتزوير إرادة المواطنين في انتخابات صورية ومسيطر عليها، ويقارنون أوضاعهم البائسة بأوضاع المواطنين في معظم دول العالم التي تكللها الحرية والكرامة في ظل أنظمة تبنت الخيار الديمقراطي وحقت سيادة القانون وطبقت محتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فحققت المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ويتساءلون بمرارة وألم لماذا بقيت سوريا في صف عدد محدود من الدول القمعية خارج السياق العالمي، ولما لا تطبق السلطة السورية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تعاملها مع المواطنين مع أنها صادقت عليهما منذ العام ١٩٧٦ (!!!). ألا يستحق الشعب السوري نظاماً وطنياً ديمقراطياً يعمل على حفظ سيادة الوطن وحرية المواطن، ألا يستحق المواطن السوري حياة حرة كريمة وعزيرة (!!!).

إن الأمانة العامة في إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي إذ تدين، وبإشدد العبارات، فرض واستمرار حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وكل ما ترتب عليها من ممارسات قمعية وتمييزية، وهيمنة أجهزة الأمن على حياة المواطن، وطمس الحقوق الثقافية والاجتماعية للسوريين من غير العرب، وسجن المواطنين لأسباب مرتبطة بحق التعبير والتنظيم التي أقرتها المواثيق

والعهود الدولية، تدعو المواطنين السوريين للتعبير عن رأيهم في الأوضاع السيئة التي تعيشها بلادنا الحبيبة ويعانيها مواطنونا الأعداء نتيجة القمع والبطش والفساد الإداري وانتشار المحسوبية والتمييز بين المواطنين واستغلال النفوذ ونهب المال العام، وتدعوهم للجهر باعتراضهم على هذه الممارسات والسياسات التي وضعت المواطنين تحت سيف القمع والبطش والحرمان والفقر، وزرعت الخوف في ضمائرهم، ودفعت المؤسسات الدستورية، التشريعية والقضائية، خارج دورها الحقيقي فدمرت الحياة الوطنية ومزقت الاندماج الوطني وعمقت هشاشة الدولة والمجتمع، وإلى العمل يدا بيد لإخراج سوريا من حالة الاستثناء بتطبيق العهدين الدوليين ورفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح معتقلي الرأي والضمير من متقنين وناشطين سياسيين وحقوقيين على طريق إقامة نظام وطني ديمقراطي قائم على سيادة القانون بحقق المساواة بين المواطنين.

عاشت سوريا حرة وطناً ومواطنين.

دمشق في: ٢٠٠٧/١٢/١٠

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي  
الأمانة العامة

- نسخة إلى مكتب مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.
- نسخة إلى المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان.

## مداهمة اجتماع

## الأمانة العامة لإعلان دمشق

علم مراسل النداء في دمشق أن رجال الشرطة السورية المعززين بعناصر الأمن داهموا اليوم اجتماع الأمانة العامة لإعلان دمشق الذي كان منعقداً حتى الساعة العاشرة مساءً، وعملوا على فضه والتأكد من انصراف السادة المجتمعين منه، وذلك في عودة مجددة إلى أسلوب السلطة السورية التي دأبت على منع جميع الاجتماعات المعارضة والمستقلة منذ إغلاق منتدى الأتاسي في منتصف عام ٢٠٠٥

يذكر أن حملة استدعاءات وتوقيفات أمنية طاولت ناشطي الإعلان في عدة محافظات سورية منذ أيام، وذلك على خلفية علاقتهم بالمجلس الوطني الأول للإعلان الذي انعقد في أوائل هذا الشهر، ثم تم الإفراج عن معظم الناشطين لاحقاً، وما زال بعضهم موقوفاً، ما يعني استمرار الحملة المذكورة. هذا، وكان المجلس الوطني قد أصدر بياناً ختامياً دعا فيه إلى مواصلة العمل من أجل تغيير ديمقراطي سلمي تدريجي وأمن لحماية سورية وتحصينها في وجه الأخطار الداخلية والخارجية، كما أجرى انتخابات لهيئاته القيادية وأعلن أسماءها جميعاً في بيان خاص .

" النداء": ١٢-١٢-٢٠٠٧م

## تصريح الهيئة العامة للجبهة والتحالف

في انتهاك لأبسط حقوق الإنسان، أقدمت السلطات الأمنية عشية اليوم العالمي لحقوق الإنسان في كافة المحافظات السورية على حملة اعتقالات واستجوابات واسعة شملت العشرات من نشطاء إعلان دمشق ونشطاء حقوق الإنسان في سوريا، وذلك ليلة التاسع من كانون الأول الجاري نذكر منهم (الأستاذ إسماعيل عمر رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا - والأستاذ محمد إسماعيل عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا البارتني - والسادة فرحان جعفر - سمير نشار - جبر الشوفي - موفق نيربية - الدكتور احمد طعمه وغيره).

إن هذه الحملة التي جاءت في هذه الظروف بالذات إن دلت على شيء فإنما تدل على عدم الاكتراث بقضايا حقوق الإنسان من قبل السلطات في سوريا وتعتبر إخلالا من جانبها من جهة التزامها أمام المجتمع الدولي وأمام مواطنيها بهذه القضية كون سوريا إحدى الدول الموقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

في الوقت الذي يزداد الاهتمام بهذه القضية في مختلف مناطق ودول العالم نظراً لأنها تعتبر المقياس في احترام حقوق الإنسان وفي العلاقة بين السلطة والمواطنين الراغبين في التعبير عن آرائهم وتطلعاتهم السياسية.

إننا في الوقت الذي ندين ونشجب مثل هذه الممارسات نطالب السلطات بالإفراج الفوري عنهم ونؤكد بأن مثل هذه الاعتقالات والأعمال لا تخدم بأي شكل من الأشكال المصلحة الوطنية للبلاد، وتلحق الضرر والأذى بالوحدة الوطنية التي نحن بأمس الحاجة إليها .  
القامشلي / ١٠ / ١٢ / ٢٠٠٧

اعتقال الدكتورة فداء الحوراني  
رئيسة المجلس الوطني لإعلان دمشق

أقدمت مخابرات أمن الدولة في مدينة حماة اليوم الاحد ٢٠٠٧/١٢/١٦ على اعتقال الدكتورة فداء أكرم الحوراني رئيسة المجلس الوطني لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي.

في تفاصيل الخبر أن الجهاز المذكور أستدعى الدكتورة الحوراني منذ الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم وبعد أن أبقاها في الحجز عدة ساعات نقلها إلى الإدارة العامة للجهاز المذكور في

دمشق. والاستدعاء جزء من الحملة التي شنها الجهاز المذكور يوم ١٢/٩ على أعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق على خلفية حضورهم اجتماع المجلس الذي أُنعقد يوم ٢٠٠٧/١٢/١، والتي طالبت العشرات بقي منهم إلى الآن الدكتور أحمد طعمة والأستاذين أكرم البني وجبر الشوفي. وكان المجلس الوطني لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي قد انتخب هيئته القيادية حيث تم انتخاب الدكتورة الحوراني رئيسة له، كما انتخب أعضاء مكتب المجلس والأمانة العامة.

دمشق في: ٢٠٠٧/١٢/١٦

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي  
المكتب الإعلامي

## الحرية لمعتقلي الرأي والضمير

قامت السلطة السورية مساء يوم الأحد (١٢/١١) بحملة اعتقالات واسعة في صفوف أعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي شملت معظم المحافظات السورية اعتقلت فيها عشرات عرف منهم السادة: إسماعيل عمر، محمد إسماعيل، فرحان جعفر، من القامشلي، أحمد طعمه، من دير الزور، إسماعيل الحامض، خلف الجربوع، من الرقة، بدير رستم، غازي قدور، حسن قاسم، طلال أبو دان، رديف مصطفى، أسامة عاشور، سمير نشار، من حلب، موفق نيربية، نجاتي طيارة، من حمص، نصر سعيد، كامل عباس، من اللاذقية، جبر الشوفي، غالب عامر، من السويداء، يوسف صياصنة، محمد جبر المسالمة، علي الجهماني، من درعا. وكانت قد أفرجت عن السادة: بشير السعدي، فؤاد إيليا، فواز تلولو، عبد الكريم الضحاك، زياد الفيل، خلف الزرزور، فيصل غزاوي، حسن زينو، مصطفى أوسو، أشرف سينو، زرادشت محمد، سمير الدخيل، فوزي حمادة، عبد القهار سراي، بعد التحقيق معهم لساعات.

إن رئاسة المجلس الوطني لإعلان دمشق إذ تدين وبشدة هذا السلوك القمعي، الذي جاء مع الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتطالب السلطة بالإفراج الفوري عن المعتقلين وإغلاق ملف الاعتقالات وإطلاق الحريات السياسية: التعبير، الصحافة، الأحزاب والنقابات، على طريق قيام نظام ديمقراطي في سوريا يضمن سيادة القانون ومساواة كاملة بين المواطنين.

الحرية لمعتقلي الرأي والضمير.

عاشت سوريا حرة وطنا ومواطنين.

دمشق في: ٢٠٠٧/١٢/١٣

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

رئاسة المجلس الوطني

لعضوية الأمانة العامة في تشييت الأصوات بين الثلاثة، واعتبار الحزب ممثلاً في الأمانة العامة بشخص السيدة ندى الخش.

هذا وبعد أن أشاد كل أعضاء الأمانة العامة بالحزب المذكور للدور الذي قام به إن لجهة إنجاز عقد المجلس الوطني أو في تشكيل ائتلاف إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، واعتباره شريكاً أصيلاً في مسيرة الإعلان، وتطلعهم للعمل معه من أجل إنجاز التغيير الوطني الديمقراطي المنشود في سوريا، تمّنوا على الحزب التراجع عن قرار التجميد وقبول نتائج المباراة الديمقراطية الأولى في تجربة الإعلان بروح رياضية والعمل على إنجاز مسيرة الإعلان باعتبارها الهدف المركزي لجميع القوى المشاركة فيه، والاتفاق على تبليغ هذا التمني لقيادة الحزب المذكور.

كما ناقش المجتمعون رد فعل السلطة السلبية على عقد المجلس الوطني وقيامها بحملة اعتقالات، غطت معظم المحافظات السورية وطالت العشرات من أعضاء المجلس، فأدنوا الحملة وطالبوا السلطة بالتخلي عن سياسة دفن الرأس في الرمال والاعتراف بالمعارضة الديمقراطية والتعاطي مع الموضوع باعتبار أمرًا طبيعياً، وحوصله جزء من التغيير المطلوب في الحياة الوطنية السورية، وإطلاق سراح من تبقى من المعتقلين وهم السادة الدكتور أحمد طعمة وأكرم البني (أميني سر المجلس الوطني) وجبر الشوفي وغسان نجار (عضوي الأمانة العامة).

عاشت سوريا حرة وطناً ومواطنين.

دمشق في: ٢٠٠٧/١٢/١٣

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

هيئة رئاسة الأمانة العامة

رد على التهنة والتضامن

معا على طريق التغيير الوطني الديمقراطي

إن رئاسة مكتب المجلس الوطني ورئاسة الأمانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي إذ تعبران عن شكرهما للذين عبروا، إن عبر المراسلة أو الكتابة، عن تضامنهم مع الإعلان وتهنئتهم لهيئاته المنتخبة، وتتمنيان لهم التوفيق والنجاح تؤكدان حاجة سوريا لجهود كل أبناءها المخلصين من أجل تحقيق أهداف الشعب السوري بالتخلص من الاستبداد والظلم والفساد وقيام نظام ديمقراطي يحمي الوطن ويحفظ كرامة المواطن، بكرس سيادة القانون والعدل والمساواة بين المواطنين، وتأملاً أن تنتج الظروف تضافر الجهود وتعاونها لهذه الغاية النبيلة.

عاشت سوريا حرة وطناً ومواطنين.

دمشق في: ٢٠٠٧/١٢/١٣

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

رئاسة مكتب المجلس الوطني ورئاسة الأمانة العامة

بلاغ

عن أعمال الأمانة العامة

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

عقدت الأمانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي اجتماعها الأول يوم الأربعاء ٢٠٠٧/١٢/١٢ وانتخبته هيئتها الرئاسية حيث نجح السادة رياض سيف، رياض الترك، نواف البشير، شيخ أمين عدي، وعلي عبدالله، والتي انتخبته بدورها السيد رياض سيف رئيساً لها.

وبعد تحديد جدول أعمال الاجتماع تناولت بنده الأول: اجتماع المجلس الوطني الذي عقد يوم ٢٠٠٧/١٢/١٢، بالتقييم والنقد حيث ركز الأعضاء على ما جرى في الاجتماع من نقاش وتوتر بين أعضاء المجلس في ضوء مطالب طرحها ممثلون عن حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي تتعلق بجزء من البنية التنظيمية الخاص بتركيبة الأمانة العامة لجهة جعل رئاستها بالتناوب أو جعلها جماعية (هيئة رئاسية) وما ترتب على النقاشات، التي احدثت، والتصويتات التي جرت على الاقتراحات والموقف من نتائجها، وقطع الاجتماع مرات عديدة بسبب انسحاب أعضاء هذا الحزب من الاجتماع وعودتهم، من ردود أفعال عبرت عن نفسها في الانتخابات التي جرت لانتخاب أعضاء الأمانة العامة، وعدم نجاح السيد حسن عبدالعظيم وعبدالمجيد منجونة، والذي قاد إلى تجميد الحزب لعضويته في الإعلان، والموقف من

قرار التجميد، حيث لاحظ الأعضاء الآتي:

١- نجاح الاجتماع وتحقيقه إنجازاً هاماً على طريق مأسسة الإعلان والتقدم خطوة على طريق ديمقراطية الحياة الداخلية للإعلان لجهة إقرار مبدأ الانتخاب أسلوباً لاختيار أعضاء هيئات ولجان الإعلان، والتصويت طريقاً لاتخاذ قرارات الإعلان في القضايا التي لا تمس جوهر الإعلان.

٢- تمثيل القوى السياسية والتيارات الفكرية في هيئات الإعلان حيث تؤكد قراءة نتائج الانتخابات وتركيبة مكتب رئاسة المجلس الوطني والأمانة العامة، بوضوح ودون لبس، تمثيل كل القوى السياسية والتيارات الفكرية دون استثناء، فالقوى السياسية: التجمع الوطني الديمقراطي، والتحالف والجهبة الكرديين والمنظمة الأثرورية وحزب المستقبل الديمقراطي والوطنيين الأحرار، والتيارات الفكرية: القومية واليسارية والإسلامية، العربية والكردية والأثرورية، لها تمثيل عادل ومتسق مع النظرة التوافقية وتوازناتها.

٣- عدم وجود أية مؤشرات على قيام تحشيد أو تعبئة ضد أي جهة سياسية أو فكرية، وخاصة حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، وإن ما حصل في الانتخابات ترتب على مجريات الجلسة، ناهيك عن الدور الذي لعبه ترشيح ثلاثة من أعضاء الحزب هم السادة حسن عبدالعظيم وعبدالمجيد منجونة وندى الخش